

سبعة اقتراحات قدمها البراك والدقباسي وجوه والطاحوس والصفوي نواب يقترحون تدريس الدستور ومنح الكويتية المعاقة المتزوجة من غير كويتي الأولوية في السكن



الصفوي مبارك الصفي



خالد الطاحوس



د. حسن جوه



علي الدقباسي



مسلم البراك

النواب حول ظروف المرأة المعاقلة وما تعانيه من ظروف صحية وحرصا على الاستعانة الاسري لهذه الفئة، ونص على: منح المرأة المعاقلة المتزوجة او المطلقة من غير كويتي الأولوية بالرعاية السكنية (حق السكن). وفي الاقتراح السابع، قال النواب: حرصا على توثيق بيانات فئة غير محددتي الجنسية وتكوين قاعدة بيانات لهم لخصمهم، تقترح قيام اللجنة المركزية للمقيمين بصورة غير قانونية بحصر جميع بيانات تلك الفئة وتكوين قاعدة بيانات لهم وللجنة الاستعانة والتعاون مع الوزارات والهيئات الحكومية على ان يشمل التالي: حصر ابناء واحفاد الشهداء مع تحديد اسباب الاستشهاد وتكوين قاعدة بيانات لابنائهم واحفادهم وفق الفئات العمرية لكل منهم، حصر ابناء المشاركين في حرب تحرير الكويت وتكوين قاعدة بيانات لابنائهم واحفادهم وفق الفئات العمرية لكل منهم، حصر ابناء واحفاد القدامى من العاملين بالقطاع النفطي وتكوين قاعدة بيانات لابنائهم واحفادهم وفق الفئات العمرية لكل منهم، حصر ابناء واحفاد حملة الشهادات العلمية العليا من جامعي وما فوق ولتحديد الجهة العلمية التي منحتهم تلك الشهادة والتخصص وتكوين قاعدة بيانات لابنائهم واحفادهم وفق الفئات العمرية لكل منهم.

على الكويت والسذي اظهر صورة الكويت كدولة حضارية وديموقراطية دستورية وتمسك شعبها بنظام الحكم الذي اختاره منذ نشأته وارتضته الاجيال المتعاقبة ووقوفهم صفا واحدا خلف القيادة الشرعية للبلاد، فلا مساومة ولا تفاوض على سيادة الكويت واستقلالها وسلامة اراضيها، وهذا التماسك والوحدة اناروا اعجاب العالم بأسره، ويجب ان يستمر من جيل الى جيل وان يبقى هذا اليوم راسخا في القلوب. وكان الاقتراح ينص على: تحديد دقيقة واحدة في ذكري الثاني من اغسطس من كل عام، تقوم بها الحكومة باطلاق صافرات الإنذار ووقف جميع انشطتها الاعلامية المرئية وكذلك وقف حركة المرور، حتى تكون هذه الذكرى ترسيخا للوحدة الوطنية وتكون محفورة في مخيلة الكويتيين وقلوبهم الى الابد. وجاء الاقتراح الخامس حول التوسعات التي تقوم بها البلاد لانشاء مدن سكنية وما صاحبها من قرب لبعض المدن من بعض المعسكرات، ونص على: نقل معسكر الجيش الموجود بين منطقة الجهراء ومنطقة سمسع العبدالله خارج نطاق المناطق السكنية على ان تستغل هذه الاراضي من قبل المؤسسة العامة للرعاية السكنية. فيما جاء السداس من اقتراحات

سلطات الدولة الثلاث مما سيكون له اثره الكبير مستقبلا في تعزيز التلاحم بين افراد المجتمع، وكذلك اهمية تعليم الطلبة مادة التربية الوطنية والعمل التطوعي لزيادة ادراكهم بمعنى مفهوم الوطن والاسرة والنظام، وكذلك فضل العمل التطوعي الخيري والمشاركة فيه وحرص احترام العمل الفني والحرفي واليدوي في نفس الطلبة، ونص الاقتراح على اضافة مادة الزامية تدرس في المرحلة الثانوية تسمى «مادة الدستور»، واطرافه مادة تدرس تسمى مادة «التربية الوطنية والعمل التطوعي». وجاء الاقتراح الثالث: كانت الدولة مسؤولة عن رعاية المواطنين وتوفير جميع مستلزماتهم واحتياجاتهم المعيشية، ونظرا لما تعانيه المواطنة الكويتية غير المتزوجة او المطلقة من غلاء المعيشة وزيادة الابعاء عليها، فيما جاء نصه كالتالي: منحه المواطنة الكويتية المطلقة مسن لديها ابناء او الكويتية غير المتزوجة وتجاوز عمرها الـ 41 عاما بدل ايجار وفقا للقانون السنوي رقم 47 لسنة 1993، ومنح المرأة المطلقة من زوج كويتي ولديها حكم بحضانة الابناء سواء كانت موظفة او غير ذلك علاوة الابناء. وفي الاقتراح الرابع، كانت المقدمه كالتالي: بعد مرور عشرين عاما على الغزو الغاشم

نقل معسكر الجيش من الجهراء إلى خارج المنطقة السكنية على أن تستغل الأراضي من قبل الرعاية السكنية

قدم النواب مسلم البراك وخالد الطاحوس وعلي الدقباسي وحسن جوه ومبارك الصفي عددا من الاقتراحات حول عدد من المواضيع المختلفة، وجاء الاقتراح في الحميات، فهذا النوع من المشايخ السكانية التي تشهدا البلاد وما يترتب عليها من زيادة في اعداد الطلبة والطالبات في جميع المراحل التعليمية، مما يتطلب معه زيادة في عدد المدارس لاحتواء هذه الزيادة، وجاء نصه كالتالي: تشكيل لجنة مشتركة بين وزارة التربية ووزارة المالية (ادارة املاك الدولة) تكون مهمة اللجنة حصر جميع المدارس بمحافظات البلاد وغير المستخدمة لعرضها وتحديد مساحاتها والجهات المستفيدة منها، ثم تضع وزارة التربية هذه المدارس في خطتها المستقبلية مع اعادة بنائها او ترميمها للاستفادة منها في مواجهة الكثافة السكانية. وجاء في مقدمة الاقتراح الثاني: نظرا للاهمية الدستورية الكويتية في تعزيز الممارسة الديموقراطية والتعايش بين افراد المجتمع في اطار الوحدة الوطنية، ولاهمية تدريس الدستور في مراحل التعليم والتي ستكرس حالة التسوية واحترام الرأي الآخر لتربية النشء على معرفة النهج الديموقراطي والاصلاحي الذي تسيير عليه البلاد وارساء طريق جديد بغني الاجيال القادمة بوعي دستوري وقانوني وفهم لحقوقهم وواجباتهم وعلاقتهم مع

أهل البادية يتمتعون بالولاء الصادق للكويت وأهلها الهاجري: نشكر صاحب السمو على منحه السخية في دعم الأعلاف ووقوفه بجانب المواطنين

وقال الهاجري في تصريح صحفي «نشكر صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد على منحه السخية في دعم الأعلاف والتي بلغت أسعارا عالية جدا تسببت في عزوف الكثير من اصحاب الحلال عن متابعة مسيرتهم الداعمة للثروة الحيوانية في البلاد»، مؤكدا ان «سموه يقف دائما بجانب المواطنين كافة وخاصة من اصحاب الحلال». وأضاف «ان صاحب السمو الأمير يقف دائما معه ويرعى مصالح جميع فئات المجتمع ويقدّر احتياجاتهم التي تتطلب رعاية سامة خاصة في مجال تعزيز الثروة الحيوانية والتي كانت تعاني الكثير من المشاكل قبل تدخل سموه لدعم الأعلاف التي كانت أكبر هذه المشاكل»، لافتا «الى ان ابناء البادية يستحقون رعاية صاحب السمو السخية لما يتمتعون به من ولاء صادق لهذا البلد». وأشار الهاجري «الى ان قطاع الثروة الحيوانية اليوم يحتاج الى التفاتة كبيرة وتطوير مجال التعااطي معه، حيث ان الهيئة العامة للرعاية مقررة في دعم هذا القطاع الحيوي والذي تعاني الكويت نقصا كبيرا فيه»، لافتا

أعرب النائب دلبيج الهاجري «عن شكره لصاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد على المنحة السخية التي قدمها سموه لدعم الأعلاف ووقوفه بجانب المواطنين من اصحاب الحلال مؤكدا «ان خطوة صاحب السمو لها بالغ الأثر في دعم الثروة الحيوانية في الكويت والتي بدأت تنسرب في الفترة الأخيرة لدول الجوار بسبب ارتفاع أسعار الأعلاف».



دلبيج الهاجري

العبد الهادي يقترح تمكين الدولة من إقراض الشركات لحل القضية الإسكانية

أداء مهامها الموكولة إليها ونظرا لضخامة المشروع وحاجته لتدفقات مالية كبيرة، ذلك أنه في حال ما اذا أثبتت الدراسات المالية والاقتصادية التي تجري بشأن الجدوى الاقتصادية للمشروع المساهمة للمشروع، عدم اقبال الشركات عن المشاركة بالمزايدة على أسهم الشركة ولاهمية المشروع باعتباره مشروعا تنمويا رئيسيا سيشكل جزءا من الواجهة الحضارية والمعمارية والإنسانية للكويت، ومن هنا جاء استبدال نص المادة 30 مكررا «ج» بالنص المرفق، وذلك بجواز مساهمة الدولة في تمويل المشروع بالضوابط والضمانات التي يضعها وزير المالية، وذلك إما بإقراض الشركة المساهمة او بشراء منتجات المشروع من المبانى العامة والمباني الخدمية، وذلك من المال الاحتياطي للدولة او اي بديل آخر مثل التاجير.. على ان يضع وزير المالية تفصيلا للضمانات والشروط اللازمة سواء لصرف القرض او الشراء لمنتجات المشروع او غيرها وعلى ان تتضمن شروط المزايدة تلك الضمانات والشروط لتحقيق الشفافية.

«يجوز للدولة بناء على نتائج الدراسة الاقتصادية للمشروع، المساهمة في تمويله بالطريقة التي تراها كإقراض الشركة او شراء بعض منتجات المشروع او غيرها بالضمانات والشروط التي يضعها وزير المالية على ان ينص على ذلك في شروط المزايدة». ● مادة ثمانية: يضاف الى المادة 30 مكررا «د» من القانون رقم 47 لسنة 1993 المشار اليه فقرة ثانية يكون نصها كالتالي: «على المؤسسة وبناء على طلب الشركة تحصيل قيمة الإيجار المستحق عن الوحدات السكنية مباشرة من شاغليها مع التزامها بتوريد قيمته المقررة شهريا للشركة بعد خصم نسبة 1٪ من قيمته كخصم صرف تحصيل، وتحتمل المؤسسة قيمة الفرق بين ما تم تحصيله وما تم سداده للشركة، على ان تقوم بتحصيل الفرق بالطرق المقررة قانونا لديها». وجاءت المادة الإيضاحية للاقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم 47 لسنة 1993 في شأن الرعاية السكنية كالتالي: لضمان توافر التدفق المالي للشركة المساهمة لمساعدتها على

قدم النائب ناجي العبد الهادي اقتراحا بقانون في شأن الرعاية السكنية حول القانون رقم 47 لسنة 1993 وجاءت مواد الاقتراح بقانون كالتالي: ● مادة أولى: يستبدل بنص المادة 30 مكررا «ج» من القانون رقم 47 لسنة 1993 المشار اليه النص التالي:



ناجي العبد الهادي

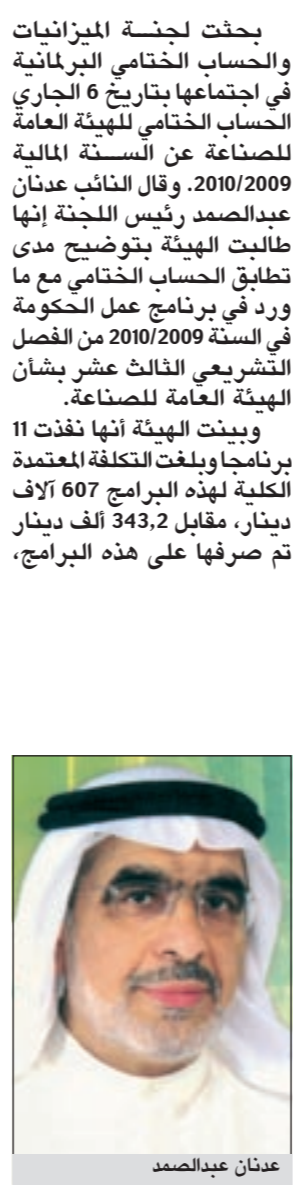
القضية تهدد كيان المجتمع الكويتي تجمع الوحدة الوطنية يناشد أعضاء المجلس حل قضية القروض حلأ جذريا

طالب الإعلامي محمد العثمان رئيس تجمع الوحدة الوطنية من أعضاء مجلس الأمة تبني قانون إسقاط القروض على المواطنين، وقال العثمان في تصريح صحفي ان الشعب يريد إسقاط القروض، حيث بات من المؤكد حل هذه القضية التي تهدد كيان المجتمع الكويتي وستجعل ازمة قادمة وتفكك اسرى واجتماعي وناشد العثمان سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ ناصر المحمد على تبني هذا المطلب الشعبي الذي سيحسمي هذه الاسر من الضياع. مضيفا العثمان ان يجب على الاجهزة المعنية وقف الضبط والاعتماد حتى تحل هذه القضية جذريا وما عاجلا واستغرب العثمان من بعض من يعمل بالنسك المركزي يتحمل المسؤولية الكاملة لتقاعسه في واجبه لحماية المواطن من جشع بعض البنوك في رسم خبالات مما أدى الى ادخال المواطنين في فخ الديون وزجههم في المحاكم لعدم سداد هذه الديون. وتساءل العثمان اين الدور الرقابي لقبه عبدالله السالم في هذه القضية، وشن العثمان هجوما على بعض أعضاء مجلس الأمة لإهمالهم هذه القضية التي بين منها الآلاف من الأسر الكويتية التي لا تملك حتى قوت يومه. مؤكدا على الدور الكبير لوزير المالية بإنشاء صندوق المعسرين واستغرب العثمان بان هذا الصندوق لم يؤد الى حل جذري وعادل حسبما نص عليه الدستور الكويتي.

«الميزانيات» بحث الحساب الختامي لـ «الصناعة»

ولمبلغ نسبة الإنجاز 57٪، وترجع الهبة أسباب انخفاض نسبة الإنجاز الى طول الدورة المستندية، وللاطلاع للجنة الاختلاف الإسهاف والبرامج والسياسات والمشروعات في البرنامج عمل الحكومة عن المنفذ في الحساب الختامي للسنة المالية 2010/2009 من حيث عدد المشاريع النمطية والمشاريع التطويرية والمشاريع الداعمة للسياسات وكذلك اختلاف اعتماداتها، لذلك طالبت اللجنة تزويدها بتقرير تفصيلي عن أسباب هذه الاختلافات. ثم انتقلت اللجنة الى مناقشة ملاحظات ديوان المحاسبة عن الحساب الختامي للهيئة للسنة المالية 2010/2009 ومنها الملاحظات الخاصة بشؤون الوظائف وهي كما يلي: أ - الملاحظات التي شابت العقود الخاصة بتخصيص قسائم في منطقة الشعبية الصناعية مما أدى الى خسارة المال العام، الملاحظات التي شابت تخصيص قسائم لإحدى شركات الحاويات كتوسعة مؤقتة. إضافة الى مخالفة قرار لجنة تخصيص القسائم الصناعية الخاص بإحدى شركات إنتاج الغازات بمنطقة الشعبية الصناعية. وبعد المداولة وتبادل الآراء قررت لجنة الميزانيات والحساب الختامي دعوة وزير التجارة والصناعة لمناقشة هذه الملاحظات لاتخاذ الإجراءات المناسبة لحسم هذه المخالفات المستمرة والمتكررة منذ عدة سنوات، وإحالة هذه المخالفات الى لجنة حماية المال العام البرلمانية.

بحثت لجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلمانية في اجتماعها بتاريخ 6 الجاري الحساب الختامي للهيئة العامة للصناعة عن السنة المالية 2010/2009. وقال النائب عدنان عبدالصمد رئيس اللجنة إنها طالبت الهيئة بتوضيح مدى تطابق الحساب الختامي مع ما ورد في برنامج عمل الحكومة في السنة 2010/2009 من الفصل التشريعي الثالث عشر بشأن الهيئة العامة للصناعة. وبينت الهيئة أنها نفذت 11 برنامجا وبلغت التكلفة المعتمدة الكلية لهذه البرامج 607 آلاف دينار، مقابل 343,2 ألف دينار صرفها على هذه البرامج،



عدنان عبدالصمد



وزارة الكهرباء والماء

إعلان

من وزارة الكهرباء والماء

تعلن وزارة الكهرباء والماء للمواطنين الكرام بأنها ستقوم بإجراء الصيانة الضرورية لمحطات التحويل الثانوية بمحافظة الأحمدية، مما سيرترب عليه قطع التيار الكهربائي عن بعض المناطق حسب الأيام والمواعيد التالية:

اليوم	التاريخ	رقم المحطة	الوقت
الأحد	2011/4/17	الظهر 1 (ق1) علي صباح السالم 21 (ق8)	من 7.30 صباحاً حتى 13.00 ظهراً
الاثنين	2011/4/18	الظهر 2 (ق1) علي صباح السالم 22 (ق8)	من 7.30 صباحاً حتى 13.00 ظهراً
الثلاثاء	2011/4/19	الظهر 29 (ق4) علي صباح السالم 23 (ق8)	من 7.30 صباحاً حتى 13.00 ظهراً
الأربعاء	2011/4/20	الظهر 17 (ق3) علي صباح السالم 24 (ق8)	من 7.30 صباحاً حتى 13.00 ظهراً
الخميس	2011/4/21	الظهر 18 (ق3) علي صباح السالم 39 (ق8)	من 7.30 صباحاً حتى 13.00 ظهراً

والوزارة تهيب بالجميع إلى التعاون معها من أجل المصلحة العامة.

إعتذار

الهيئة الخيرية من جمهور المدعوين

تعتذر الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية والجمعية الكويتية لمكافحة التدخين والسرطان من جمهور المدعوين لتأجيل حفل افتتاح مستشفى الرعاية الصحية الذي كان مقررا يوم أمس الأربعاء 13 ابريل 2011م تحت رعاية وحضور صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح - حفظه الله ورعاه والذي تم تأجيله لسوء الأحوال الجوية دعاؤنا للجميع بالسلامة

الهيلم: تصريح عاشور عن طرد الدبلوماسيين الكويتيين مستهجن وعليه الاعتذار للشعب

يمثل تلك الإجراءات غير المنطقية من قبل ايران. مشيرا الى انه من الواجب على كل نواب الأمة بما فيهم عاشور ان يقفوا داعمين لموقف الخارجية الكويتية في اجراءاتها تجاه كل من يحاول العبث بأمن الكويت لا ان يصطفوا بطريقة مباشرة او غير مباشرة مع الاطراف الأخرى. وحول ما نشرته بعض الصحف الإيرانية وتهجما على الكويت، قال الهيلم ان هذه التصريحات والمناشيات الصحافية لا تخففنا وعليهم ان يقرأوا التاريخ جيدا، فالكويت كانت ولا تزال تعتمد على حسن الجوار مع كل جيرانها.

استهجن الناطق الرسمي للحركة السلفية فهيد الهيلم تصريحات النائب صالح عاشور بشأن طرد الدبلوماسيين الكويتيين من إيران (عبر صفحته الشخصية في تويتر). وقال الهيلم: لم أكن أتصور ان يصدر هذا التصريح بان الدبلوماسيين الكويتيين «يستاهلون» لأن إيران تعامل الكويت بالمثل؛ من مواطن عادي فضلا عن صدوره ممن يمثل الأمة. وأضاف الهيلم ان على النائب عاشور ان يتحلى بالشجاعة الأدبية ويعتذر للشعب الكويتي عن مثل هذه التصاريح التي تعطي ذريعة للفسقات الإيرانية من خلال قبول اطراف كويتية

استهجن الناطق الرسمي للحركة السلفية فهيد الهيلم تصريحات النائب صالح عاشور بشأن طرد الدبلوماسيين الكويتيين من إيران (عبر صفحته الشخصية في تويتر). وقال الهيلم: لم أكن أتصور ان يصدر هذا التصريح بان الدبلوماسيين الكويتيين «يستاهلون» لأن إيران تعامل الكويت بالمثل؛ من مواطن عادي فضلا عن صدوره ممن يمثل الأمة. وأضاف الهيلم ان على النائب عاشور ان يتحلى بالشجاعة الأدبية ويعتذر للشعب الكويتي عن مثل هذه التصاريح التي تعطي ذريعة للفسقات الإيرانية من خلال قبول اطراف كويتية